

توجيه تهمة المطاردة والتسبب في الوفاة لـ 4 أحداث كويتيين واحتجازهم 10 أيام على خلفية وفاة شابين في العبدلي

بالتوجه الى مركبتهم البابتية الصغيرة وهربوا بها، فما كان من الجناة الاربعة إلا ان قاموا بتتبعهم حتى طريق العبدلي كيلو 70 وانحرفوا عليهم مما أدى الى انقلاب المركبة، ووفاة اثنين وإصابة الثالث الذي نقل بالطيران العمودي.

الهارب عاد من دولة خليجية وأشار المصدر الى ان رجال مباحث الجبراء تمكنوا من التوصل الى هوية المتهمين الاحداث وتم ضبط ثلاثة منهم، وتبين ان هناك هاربا وضع اسمه على قوائم القاء القبض وضبط امس لدى وصوله من دولة خليجية.

ولفت الى ان المركبة التي استخدمت في المطاردة تم ضبطها داخل مزرعة. واعرب المصدر عن اسفه لتطور الاحداث بين المجني عليهما والجناة رغم حداثة اعمارهم.

الجناة استدرجوا

المجني عليهما

إلى مزرعة عقب

الامتحانات

لتصفيه خلافات

منذ أشهر

المجني عليهما

حاولا الهرب وتمت

مطاردتهما بمركبة

وانت

حتى الانقلاب

الداخلية قد تلقت نهاية الاسبوع الماضي بلاغا يفيد بانقلاب مركبة على طريق المطلاع ووفاة حدثين (كويتي وخليجي) وإصابة شقيق الاول وهو حدث ايضا.

وقال مصدر أمني: ظهر في القضية شاهد عيان قال انه لاحظ ان مركبة كانت تتبع المركبة التي كان بها المتوفيان وأعطى بيانات اولية عنها.

مزرعة بالعبدلي

واضاف المصدر: تم فتح تحقيق موسع في القضية وتبين ان المجني عليهما كانا على خلاف مع آخرين في نفس اعمارهما قبل عدة اشهر، وان المتوفيين وشقيق احدهما المصاب، جرى استدراجهم الى مزرعة في منطقة العبدلي، حيث اعتدى الشباب الاربعة على المجني عليهم بالضرب، وقام الاحداث الثلاثة



من حادث طريق العبدلي الذي اورد بحةا حدثين

باحتجازهم 10 ايام.

كويتي وخليجي

كانت عمليات وزارة

المنشودة وحتى يأخذ كل ذي حق حقه، لافتا الى ان هناك عدة تهم تنتظر الى وفاة شخصين وامرت الجناة الاربعة، مشيرا الى

محمد الجلاهمة



اللواء محمد الشهران

ظهور شاهد عيان

للوافعة يُغَيّر تصنيف

القضية من انقلاب

ووفاة إلى اصطدام

متمعد

اسفرت جهود رجال الادارة العامة للمباحث الجنائية بقيادة اللواء محمد الشهران وتحديد رجال مباحث الجبراء عن تعديل مسمى قضية من انقلاب ووفاة التي اصطدام متمعد نتج عنه مصرع حدثين، وهذا وتم ضبط 4 احداث لتورطهم حسب تحريات المباحث في القضية وجرت احالة ملف القضية برمتها الى نيابة الاحداث لاستكمال بقية الاجراءات القانونية المرتبطة باعادة معاينة مركبة المجني عليهما والمركبة المضبوطة التي استغلّت في الحادث بعد ضبطها في إحدى المزارع.

عدة تهم

وأكد مصدر قانوني ان القضية سيتم التحقيق فيها بشكل يحقق العدالة

الدوسري ينقل 4 ضباط و3 أفراد إلى أماكن أخرى بقوة الشرطة



الفريق محمود الدوسري

عبدالله قنيس - احمد خميس

أصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود الدوسري قرارا بنقل 4 ضباط وعربيين وشرطي إلى أماكن عمل أخرى غير المحسوبيين على قوتها.

وتضمن القرار الذي حمل رقم 2018/124، نقل النقيب يوسف الهاملي إلى الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية، النقيب فهد المطيري إلى الإدارة العامة لأمن الحدود البرية، الملازم أول عبدالله العجمي لأمن المنشآت، والملازم أول عبدالله المطرود إلى المركزية للعمليات، عريف سعد المطيري للمؤسسات الإصلاحية، عريف حسين التميمي إلى مكافحة المخدرات، والشرطي روضان الظفيري إلى النجدة.

تأييد الحبس 7 سنوات لمواطن حاول توريط «بدون» في قضية أمن دولة

عبدالكريم احمد

أيدت محكمة الاستئناف حكم أول درجة بالحبس 7 سنوات لمواطن اتهم بانتحال صفة شاب غير كويتي والإساءة باسمه لمسند الإمارة في موقع التدوين الاجتماعي «تويتر». وكانت الأجهزة الأمنية قد ألقت القبض على الشاب بعدما نشر بحسابه في «تويتر» صورا شخصية له وهو يسعى للبلاد والقيادة السياسية، إلا أنه أنكر ذلك، مبيّنا أن الصور تخصه إلا أنه لا يعرف شيئا عن التغريدات، وبتكثيف التحريات تبين أن مواطنا هو من انتحل صفته وقام بتدوين التغريدات المسيئة لتوريطه في قضية انتقاما منه بسبب خلافات شخصية بينهما.

توجيهات بإمكانية المصالحة في الحوادث المرورية البسيطة

احمد خميس

وجه وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون العام اللواء إبراهيم الطراح مديري الأمن في جميع المحافظات إلى إمكانية قبول أمر الصلح في الحوادث المرورية البسيطة. وأوضح توجيه الوكيل المساعد أن الصلح لا يتم إلا بعد استيفاء نموذج معد لذلك ومتوافر في المخافر، ويتضمن أسماء وبيانات أطراف الحادث، على أن يتم إرسال أمر الصلح إلى قطاع الأمن العام ويتم الرد عليه في غضون أيام.

إحباط محاولة تهريب 8 صقور وحباري من العراق

محمد دشيش

أحبط رجال جمر العبدلي صباح أمس محاولة واقد عراقية تهريب 8 صقور وحباري إلى داخل البلاد للاتجار بها، وتمت مصادرة المصبوطات وأخطرت الجهات المختصة للتحفظ عليها ليبدأ اتخاذ الإجراءات القانونية التي تناسب هذه النوعية من الضبطيات. وبحسب مصدر جرمي، فإنه وفي إطار أوامر مدير عام الإدارة العامة للحماكم المستشار جمال الجلاوي بالرقابة المشددة على المنافذ الجمركية، اشتبه رجال منفذ العبدلي الحدودي واقد عراقي قدم من موطنه على متن سيارته الخاصة، ولدى تفشيش حقائبه عثر بداخلها على الصقور المهربة.

القاتل أرشد مباحث الفروانية عن أداة الجريمة بعد 11 ساعة من الوافعة ضبط آسيوي قتل سائقاً ب «تد خيمة» لمطالبته بسداد دين 300 دينار

الجاني حاول تدبير قيمة تذكرة سفر للهرب إلى موطنه لكنه فشل

عبدالله قنيس - هاني الظفيري

والاسراع في اغلاق ملف القضية. وذكر المصدر انه تم حصر الدائرة القريبة من المتهم، وتبين انه كان برفقة آخر وتم اجراء المزيد من التحريات لمدة 11 ساعة انتهت الى ان القاتل هو من كان برفقته فتم ضبطه، وبالتحقيق معه اعترف بأن المجني عليه طالبه بمبلغ 300 دينار كان مدينا له بها، وحينما ابغى ان الاوضاع لا تسمح آج عليه فقام باخذ وتد خيمة وضربه على رأسه وارشد عن الودت، وتبين ان الودت عليه آثار دماء تعود للمجني عليه. وقال القاتل انه فكر في المغادرة الى موطنه وحاول تجميع قيمة التذكرة لكنه فشل في ذلك.

الفور انتقل رجال الاسعاف والادلة الجنائية الى موقع وجود الجثة الى جانب رجال المباحث الجنائية ممثلين بمباحث الفروانية، ووردت رجال الامن وجود آثار ضرب على رأس الجثة وتم نقلها الى الطب الشرعي، وباعادة الفحص تبين ان الوفاة ناتجة عن 3 ضربات بالآلة حديدية على الرأس، كما تم التعرف على هوية المجني عليه حيث تبين انه سائق تاكسي جوال.

شهدت منطقة جليب الشيوخ يوم امس ثالث جريمة قتل في العام الجديد، وجاءت جريمة القتل الثالثة في النصف الاول من يناير بعد جريمة قتل مواطن لشقيقته في صباح الناصر بسلاح ام ضخمة وقبام مواطن بقتل زوجته الخليجية بسلاح صيد «خرزة»، في منطقة الرقة.

وحول تفاصيل جريمة القتل، قال مصدر امني ان عمليات وزارة الداخلية تلقت اول من امس بلاغا بوجود شخص آسيوي ملقى على الارض في منطقة الجليب، وعلى

إبعاد 25 وافداً ووافدة ضبطوا في وكر لأعمال منافية للأداب بالأحمدي

المنافية للأداب وبتفتيشه تم ضبط 9 وافدين و16 وافدة من جنسيات مختلفة، وبالتحقيق معهم اعترفوا بأنهم لا يعملون لدى كلاً منهم، وباكشف عنهم بجهاز الحاسب الآلي تبين أن عليهم قضايا تغيب وتمت إحالتهم إلى جهات الاختصاص لاتخاذ اللازم بحقهم وتم احالتهم ليس عليهم قضايا للإبعاد الإداري.

من المخالفين لقانون الإقامة والعمل وأغلبهم مسجل عليهم قضايا تغيب. وعلى ضوء ذلك تم تشكيل فريق من إدارة البحث والتحري (قسم التحقيق والرقابة الأمنية)، وأكدت التحريات صحة المعلومات وبعد الحصول على الإذن القانوني تمت مداومة «المسكن» الذي تبين أنه يدار في الأعمال



اللواء سعود الخضسر

هاني الظفيري

تمكنت الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة التي يرأسها اللواء سعود الخضسر من ضبط 25 وافداً ووافدة من مخالفي قانون الإقامة. وكانت معلومات قد وردت إلى الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة تفيد بوجود «مسكن» في محافظة «الأحمدي» يقوم بياؤه عدد

إلزام مطلقة برد 10 آلاف دينار لانتفاعها بعقار الزوج من دون وجه حق

انه عن موضوع الدعوى ولما كان من المقرر وفقاً لنص المادة 262 من القانون المدني ان «كل من يثري دون سبب مشروع على حساب آخر يلتزم في حدود ما أثري به بتعويض هذا الشخص الآخر عما لحقه من ضرر ويبقى هذا الالتزام قائماً ولو زال الإثراء بعد حصوله».

موكلة متزوجا من المدعى عليها الى ان انفصلت عرى الزوجية بينهما وكان المدعي يملك عقارا بمنطقة الجبراء وبعد 10 أشهر قام المواطن ببيع العقار ورغم ذلك ظلت تنتفع به من دون وجه حق مقتضية إياه مما حدا للمواطن على أن يقوم بسداد 700 دينار شهريا إلى المشتري. وقال المحامي القطان:



محمد القطان

الزمت الدائرة المدنية بالمحكمة الكلية برئاسة المستشار خالد الرشيدان مطلقة برد مبلغ 10500 دينار لزوجها السابق لانتفاعها بعقار دون وجه حق.

حضر أمام المحكمة دفاع المواطن المحامي محمد القطان وترافع وأثبت للمحكمة بدفاعه أنه بموجب عقد الزواج كان

إصابة طفل بحروق من «الثالثة» في النعيم

لكن اصيب ابنه 9 سنوات بحروق ونقل من قبل الجيران الى مستشفى الجبراء التي اصدرت تقريراً عن حالة الطفل جاء فيه وجود آثار حريق من الدرجة الثالثة بالوجه والكف والعضد الأيسر.

مخفر شرطة النعيم. وقد ورد الى العمليات وجود حريق في منزل، فانتقل رجال الإطفاء الى موقع البلاغ وتبين ان الحريق في غرفة تمثل ملحقا خارجيا يسكن فيه «بدون» من مواليد 1969، وتم اخماد الحريق

أسعف طفل من غير محدد الجنسية الى مستشفى الجبراء ومنها الى مستشفى الباطنين لعلاج من حروق من الدرجة الثالثة واصابت نتيجة حريق ملحق خارجي، وسجلت قضية حريق وإصابة في

62 متغيباً ومخالفاً ومطلوباً حصاد حملات الأمن من العام مؤخرًا



اللواء إبراهيم الطراح

محمد دشيش

ضمن جهود قطاع الأمن العام برئاسة اللواء إبراهيم الطراح لحفظ الأمن والنظام وفرض هبة وسيادة القانون بفتح وقوع الجريمة والوقاية منها وضبط مرتكبها نفذت مديريات الأمن عدة حملات أمنية مفاجئة في جميع المحافظات أسفرت عن ضبط 31 متغيباً ومطلوباً جنائياً ومدنيا لجهات أمنية مختلفة، كما تم ضبط 31 مخالفا لقانون الإقامة وبدون إثبات، بالإضافة إلى ضبط 11 قضايا مخدرات وخمور، و34 مساعداً إنسانية و66 مخالفة مرورية بالإضافة إلى حوادث مرورية ومخالفات أمنية أخرى.

وأكدت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني على استمرار الحملات الأمنية على مدار الساعة وفي كافة المناطق للعمل على تطبيق القانون والحد من السلوكيات الخاطئة لتحقيق الأمن.

إلغاء حكم حبس 4 متهمين بالاتجار في المخدرات

ألغت الدائرة الخامسة بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار إبراهيم العبيد حكماً بحبس متهمين 15 سنة عن تهمة الاتجار بالمخدرات واثنين آخرين 4 سنوات عن تهمة التعاطي وقضت مجددا ببراءتهم من التهمة وأمرت بمصادرة المضبوطات.

تخلص الواقعة حسبما صوره ضابط الواقعة من ان معلومات سرية وردت له من احد مصادره تفيد أن المتهم الاول يحوز ويحجز مواد مخدرة بقصد الاتجار والتعاطي، فاستصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ثم أوعز لمصدره بترتيب عملية بيع وشراء مع المتهم وتم بالفعل الاتفاق على شراء كمية من المواد المخدرة مقابل 300 دينار، وفي اليوم والوقت المحددين للاتفاق انتقل المصدر السري والضابط على رأس قوة من رجال المباحث وراقبو عملية البيع والشراء فشهدوا المتهم الأول ومعه الثاني يستلمان المبلغ



المحامي بشار النصار

المالي ويسلمان المصدر السري المواد المخدرة وحاولوا القبض عليهما، الا ان الاول حاول الهروب داخل منزله فتمكنوا من القبض عليه وشاهدوا المتهم الثالث معهم وكان بحالة غير طبيعية وجودوا بقايا ثلاث سجاير و3 أخرى معدة للتعاطي وكذلك قطع حشيش.

عرض المتهمون على النيابة العامة وأنكروا ما نسب لهم من اتهام وحضر معهم في جلسات محكمة أول درجة محاموهم وترافعوا وبعد ذلك أصدرت المحكمة حكماً يقضي بحبس الأول والثاني 15 سنة والثالث والرابع 4 سنوات وبراءة الخامس. الذي اتهم الأول بالاستئناف ووكيل المحامي بشار النصار الذي دفع بطلان الإذن في المتهم الأول لحصوله بدون إذن من النيابة العامة وأثناء مرافعته قدم للمحكمة صوراً لأربع اذونات مزورة بطريقة فنية يصعب اكتشافها وكلها باطلة إما كانت قبل القبض أو بعد القبض بفترة انتهاء سريانه مقرر أنها هي الاذونات التي استخدمها الضابط للقبض على المتهم، فطلبت المحكمة أصول الاذونات فقام النصار بالطلب من المحكمة أصل الإذن محل القضية فلم تجده المحكمة، وبعدها أخرج النصار أصول الاذونات المزورة التي أعدها ليعين للمحكمة كيفية بساطة التزوير على الصور متمسكاً بأقوال الضابط التي لم ينتبه عليها أحد أمام النيابة العامة حيث سئل عن أصل الإذن، وكانت إجابته انه فقط أثناء عملية القبض مبيّنا انه كيف لنا أن نحكم على متهمين بالضبط الإذن في حالة فقد الأصل؟ كما دفع النصار بطلان كل الإجراءات اللاحقة على القبض لأنها نتاج إجراءات باطلة. بعدها قضت المحكمة ببراءة المتهمين.